



ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahdhis Arts

Article Available Online: Iraqi Scientific Academic Journals, Open Journals System



**Asst. Lecturer. Fawaz Amer
Mohammed ***

E-Mail: fwazalbydy796@gmail.com
Mobile: +9647510323212

**Lecturer. Dr. Mohammed
Noah Mahmoud ¹**

E-Mail: mohamedadoo@uokirkuk.edu.iq
Mobile: +9647711116560

General Directorate of Nineveh Education*
The Ministry of Education
Nineveh
Iraq

Department of Applied Geography ¹
College of Arts
University of Kirkuk
Kirkuk
Iraq

Keywords:

- Cumulative Analysis
- Housing Crisis
- Population Growth
- Mosul City
- Compound Demographic Problem

ARTICLE INFO

Article History:

Submitted: 02/03/2021
Accepted: 22/03/2021
Published: 27/07/2021

Cumulative Analysis of The Housing Problem as A Result of Population Growth and The Increase in The Number of Families for The Period Between 1997-2017 AD for The City of Mosul and Its Future Expectations

A B S T R A C T

The housing crisis was not a newborn today. Rather, it is a cumulative problem for previous periods of time as a result of the imbalance of population growth with housing development for a number of reasons related to both sides of the equation, meaning that the problem is related to the rapid population growth and the nature of the housing development policies followed, as for the overlap of demographic characteristics, the research has shown that the crisis It has become a complex problem and it is increasing in complexity under the useless classical treatments, in addition to the traditional problem represented by the rapid population growth resulting from natural increase and migration, but there is also a demographic change in the standard of living in the city of Mosul represented by the change in the rate of the size of families, which decreased as a result of the disintegration of large families. Which used to live in the style of a housing unit with a large area and a large number of rooms, and as a result of the societal development of the city's residents, which aims for early independence from the mother's family, and with this the number of independent families increased, but there was no community development treatment supported by spatial population development, but the movement was on the personal level. For the head of the new family, which changed the style of housing units to a small housing unit with an area of (100 square meters), it would appear It is evident in some new neighborhoods for the year 2017 AD, and in order to address this problem, the research worked on diagnosing the current imbalance with developing future predictions of the size of demographic variables and comparing them with residential units in order to create a balance between demographic characteristics and their future housing needs for the next twenty years, starting from the target year 2017.

© 2009 - 2021 College of Arts | Tikrit University

* Corresponding Author: Asst. Lecturer. Fawaz Amer Mohammed | General Directorate of Nineveh Education, The Ministry of Education | Nineveh, Iraq | E-Mail: fwazalbydy796@gmail.com / Mobile: +9647510323212

التحليل التراكمي لمشكلة السكن نتيجة النمو السكاني وزيادة اعداد الاسر للمدة ما بين ١٩٩٧-٢٠١٧ م مدينة الموصل وتوقعاتها المستقبلية

الملخص

لم تكن ازمة السكن وليدة اليوم وانما هي مشكلة تراكمية لفترات زمنية سابقة نتيجة عدم توازن النمو السكاني مع التنمية الاسكانية ولعدد من الأسباب تتعلق بطرفي المعادلة أي أن المشكلة مرتبطة بالنمو السكاني المتسارع وبطبيعة السياسات التنموية الاسكانية المتبعة، اما تداخل الخصائص الديموغرافية فقد أظهر البحث إن الازمة أصبحت مشكلة مركبة وهي تزداد تعقيداً في ظل المعالجات الكلاسيكية الغير مجدية فبالإضافة الى المشكلة التقليدية المتمثلة بالنمو السكاني المتسارع الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة إلا أن هناك أيضاً تغير ديموغرافي على مستوى نمط المعيشة في مدينة الموصل المتمثلة في تغير معدل حجم الأسر الذي تقلص نتيجة لتفكك الأسر الكبيرة التي كانت تسكن في نمط وحدة سكنية بمساحة كبيرة وعدد كبير من الغرف، ونتيجة لتطور المجتمعي لسكان المدينة الذي يهدف الى استقلال مُبكر عن الأسرة الأم وبهذا زاد عدد الأسر المستقلة لكن لم يكن هناك معالجة تنموية مجتمعية مدعومة بتنمية سكانية مكانية بل كان التحرك على المستوى الشخصي لرب الأسرة الجديدة التي غيرت نمط الوحدات السكنية الى نمط وحدة سكنية صغيرة بمساحة (١٠٠ م^٢) قد تبدوا واضحة في بعض الاحياء الجديدة لسنة ٢٠١٧م، ولغرض معالجة هذه المشكلة عمل البحث على تشخيص الخلل الحالي مع وضع توقعات مستقبلية لحجم المتغيرات الديموغرافية ومقارنتها بالوحدات السكنية بهدف صنع توازن بين الخصائص الديموغرافية واحتياجات سكنها المستقبلي لعشرين سنة قادمة.

© ٢٠٠٩ - ٢٠٢١ كلية الآداب | جامعة تكريت

م.م. فواز عامر محمد *

البريد الالكتروني: fwazalbydy796@gmail.com

رقم الجوال: +9647510323212

م.د. محمد نوح محمود^١

البريد الالكتروني: mohamedadoo@uokirkuk.edu.iq

رقم الجوال: +9647711116560

المديرية العامة لتربية نينوى *

وزارة التربية

نينوى

العراق

قسم الجغرافية التطبيقية^١

كلية الآداب

جامعة كركوك

كركوك

العراق

الكلمات المفتاحية:

- ابن خلدون
- ظاهرة التحضر
- الروبا الجغرافية
- النمو الحضري
- نشوء وتخطيط المدن

معلومات المقالة:

تاريخ المقالة:

قدمت: ٢٠٢١/٠٣/٠٢

قبلت: ٢٠٢١/٠٣/٢٢

نشرت: ٢٠٢١/٠٧/٢٧

المقدمة

ارتبط العمران بالإنسان منذ ان خلقه الله سبحانه وتعالى على الارض وطلب منه عمارتها، ومع تزايد اعداد السكان على الارض ازداد طلبهم على الوحدات السكنية، وهذا ينطبق على منطقة الدراسة باعتبارها من المدن القديمة نشأت عليها اقدم الحضارات واستمر تاريخ المدينة الحضري وقد تراحم على ارضها السكان لاختيار افضل الاماكن داخل المدينة وبمرور الوقت وتطور الحجم السكاني للمدينة اصبحت من المدن المليونية لتأخذ المرتبة الثانية بعد العاصمة بغداد من حيث حجم السكان مقارنة مع باقي اخواتها من المدن العراقية الأخرى، لكن هذه الزيادة السكانية سواء كانت بنمو طبيعي او نتيجة لصافي الهجرة تركت اثر سلبي على المدينة متمثل بالاحتفاظ السكاني الذي ادى الى ظهور العشوائيات السكنية التي شوهت شكل التصميم الاساس نتيجة تجاوز الاستخدام السكاني على باقي الاستخدامات الخدمية الأخرى، وما زاد الطين بله عدم تدخل الجهات الحكومية المحلية او المركزية في تدارك المشكلة ليستمر ظهور احياء سكنية غير مخططة ولا تتوفر فيها اي خدمات مجتمعية ولا خدمات بلدية مما اضطر سكان هذه الاحياء على التجاوز على شبكات مياه الشرب والكهرباء للأحياء النظامية المجاورة لها اضافة الى خدمة التعليم والصحة وبهذا تدهورت الخدمات في الاحياء ضمن التصميم العمراني للمدينة مما ادخل المدينة في تبعية التي قادت الى فشل جهود التنمية المكانية السابقة، ومن هنا جاءت اهمية هذا البحث الذي سيركز على مشكلة النمو السكاني والاسكان في محاوله لإعطاء ارقام تمثل العجز الحالي للوحدات السكنية اضافة الى التنبؤ بالعجز السكاني مستقبلاً من خلال اعتماد معادلات علمية، فالتنبؤ بالحجم السكاني وخصائصه الديموغرافية عملية مهمة لأنها تقرر المساحات من الاراضي المطلوبة لاستخدامات الاراضي المختلفة سواء الاستخدام السكاني او الاستخدامات الأخرى للمدينة، ومدى حجم خدمات البنى التحتية والخدمات العامة وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها وصولاً الى التنظيم المكاني بحيث يسير النمو السكاني مع التنمية العمرانية دون ان يؤثر كلاهما على البيئة المحيطة او الخروج عن الشكل المتوقع والمقترح للمدينة حسب ما مخطط له بخارطة التصميم الاساس الذي يعتبر قانون نافذ حرصاً على عدم الدخول في مشكلة نشوء العشوائيات التي تساهم في ارباك عملية التنمية المستقبلية للمدن، وعلى هذا الاساس تعد عملية الاسقاطات السكانية مع تقدير اتجاهات التنمية العمرانية واحتياجات السكان من توفير الوحدات السكنية سواء كانت خدمات او بنية تحتية ذات اهمية كبيرة لدى القائمين على التخطيط، ومدينة الموصل شأنها كباقي المدن شهدت نمواً سكانياً متسارعاً للفترة من ١٩٩٧-٢٠١٧م، وعلى ضوء ذلك سيخوض البحث حول مستقبل نمو السكان في المدينة ومستقبل العمران ووضع درجة مقارنة بينهما.

مشكلة البحث:

النمو السكاني المتسارع وتباين الخصائص الديموغرافية للسكان ادت الى ظهور عجز متراكم في عدد الوحدات السكنية وهذا العجز لا يتلاءم مع طموح السكان في تلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية يقابله بطئ او تلكى في عملية التنمية الاسكانية في المقابل هناك تغير معدل

حجم الأسر من الأسر الكبيرة الى الأسر الصغيرة مما زاد من حدة الطلب على الوحدات السكنية وبالتالي ادى الى اتساع الفجوة بين السكان وتوفير الوحدات السكنية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل مشكلة السكن الحالية والوقوف على اسبابه الناتجة عن ارتفاع النمو السكاني وزيادة اعداد الاسر مع تقلص معدل حجم الاسر في مدينة الموصل وتحديد معدلاته وما ينجم عن ذلك من تفاقم مشكلة السكن اذ يبدو ان معدلات المساكن لا تواكب النمو العالي للسكان ومن أجل التوصل الى حلول كان لابد من قراءة مستفيضة لطبيعة الخصائص الديموغرافية للسكان، يقابلها دراسة عدد الوحدات السكنية المتوفرة ضمن سنة الأساس المعتمدة وسنة التوقع، وحسب أحياء مدينة الموصل، لبيان حجم المشكلة السكنية الحالية وذلك من خلال الاعتماد على بيانات عشرين سنة مضت و المتوقعة لعشرين سنة قادمة.

منهجية البحث:

تم توظيف المنهج الايكولوجي في دراسة العلاقة ما بين السكان والبيئة في مدينة الموصل، فضلاً عن منهج التحليل المكاني من خلال استخدام الاساليب الكمية كأداة للوصول الى نتائج أكثر دقة.

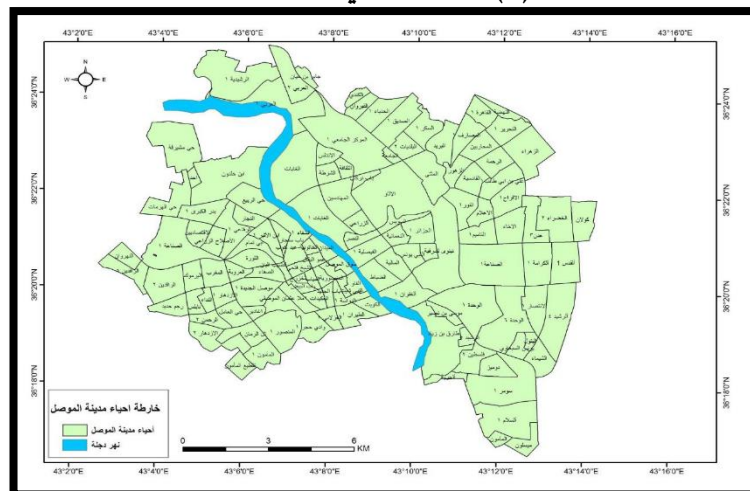
فرضية البحث:

غياب السياسات الحكومية المتعاقبة التي ساهمت من تفاقم نسبة العجز السكني في منطقة الدراسة. اضافة الى وجود فجوة حالياً في مسالة توفير الوحدات السكنية ستتسبب في زيادة الفجوة المستقبلية لأعداد الوحدات السكنية ٢٠٣٧م.

حدود البحث:

تتمثل هذه الحدود ببعدين، تمثل البعد المكاني وهو مدينة الموصل متمثلة في حدود البلدية ومساحتها الحالية خارطة (١) اما البعد الزمني الذي يتضمن الفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠١٧م التي قسمت الى فترات متساوية لكل عشرة سنوات اعتماد بيانات تعداد ١٩٩٧م وتقديرات ٢٠٠٧-٢٠١٧م، اما سنة التوقع فقد كانت ٢٠٣٧م وبهذا امتد البحث الى ٢٠ سنة قادمة.

خارطة (١) الحدود الادارية لمدينة الموصل



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Arc GIS v10.3

١. تطور الحجم السكاني للفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠١٧م:

يقصد بالحجم السكاني العدد الفعلي للأفراد^(١). لذا تقوم على هذا النحو من السياق بعرض حجم السكان في منطقة الدراسة للأحياء وبحسب الأرقام التي تم الحصول عليها من المؤسسات الرسمية في الدولة خلال المدة ما بين سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠١٧م، إذ بلغ مجموع سكانها لسنة ١٩٩٧م (٨٩٨٧٨٧) نسمة تم توزيعها على اتجاهي المدينة، إذ بلغ في الجزء الغربي (٣٩٦٨٦٢) نسمة وبنسبة ٤٤.٢٪ من المجموع الكلي للسكان في هذه السنة في حين بلغ في الجزء الشرقي (٥٠١٩٢٥) نسمة، وبنسبة وصلت إلى ٥٥.٨٪، ثم تنامي العدد في سنة ٢٠٠٧م وبلغ (١١٠٠٥١٣) نسمة ووزع أيضاً العدد حسب اتجاهي المدينة إذ بلغ في الجزء الغربي (٤٥٨٩٠٧) نسمة وبنسبة ٤١.٦٪، أما الجزء الشرقي فقد بلغ عدد سكانه (٦٤١٦٠٦) نسمة وبنسبة بلغت ٥٨.٤٪ من المجموع الكلي للسكان في هذه السنة الجدول (١) والشكل (١).

جدول (١) حجم سكان مدينة الموصل للفترة ١٩٩٧م - ٢٠١٧م

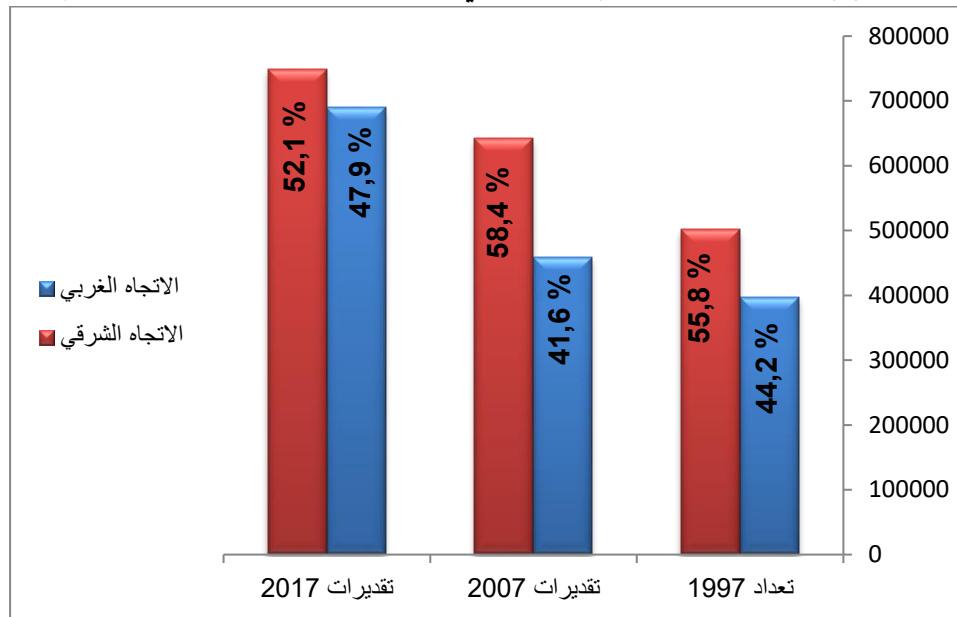
اتجاهات المدينة	تعداد ١٩٩٧م	% المجموع الكلي	تقديرات ٢٠٠٧م	% المجموع الكلي	تقديرات ٢٠١٧م	% المجموع الكلي
الاتجاه الغربي	٣٩٦٨٦٢	٤٤.٢	٤٥٨٩٠٧	٤١.٦	٦٨٩٧٥٥	٤٧.٩
الاتجاه الشرقي	٥٠١٩٢٥	٥٥.٨	٦٤١٦٠٦	٥٨.٤	٧٤٨٥٩٦	٥٢.١
مجموع المدينة	٨٩٨٧٨٧	١٠٠	١١٠٠٥١٣	١٠٠	١٤٣٨٣٥١	١٠٠

المصدر: اعتماداً على:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني جدول النتائج الأولية لتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧م، قضاء الموصل، ص ٧-١.
٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء نينوى، تقديرات السكان لمدينة الموصل لسنة ٢٠٠٧-٢٠١٧م، بيانات غير منشورة.

وحسب تقديرات دائرة إحصاء نينوى لسنة ٢٠١٧م، نلاحظ أن هناك ارتفاع واضح عما سبقه في عدد السكان إذ بلغ العدد (١٤٣٨٣٥١) نسمة، وزعت على المدينة، وبلغ عدد سكان المدينة الواقع في الاتجاه الغربي (٦٨٩٧٥٥) نسمة وبنسبة ٤٧.٩٪ أما الاتجاه الشرقي فقد بلغ (٧٤٨٥٩٦) نسمة وبنسبة ٥٢.١٪ ناتجة عن الهجرة الوافدة للعوائل المغادرة والعائدة إلى المدينة، بالإضافة إلى النمو الطبيعي الموجب للسكان، ومما تم ذكره يتضح أن سكان المدينة يتوزعون على اتجاهي المدينة إذ يمتاز اتجاهها الشرقي باتساع مساحته وانبساط أراضيه الذي جعل الكثير من السكان يفضلون الاستقرار فيه، وتفضيله على اتجاهها الغربي، ويعزى أيضاً إلى الامكانيات الطبيعية والبشرية للتوسع، بالإضافة إلى الأسر المغادرة من غرب المدينة بعد الأحداث التي مر بها مدينة الموصل ولمحدودية التوسع المساحي في اتجاهها الغربي وذلك لوجود العديد من محددات التوسع العمراني نذكر منها على سبيل المثال مطار الموصل ومعسكر الغزلاني^(٢).

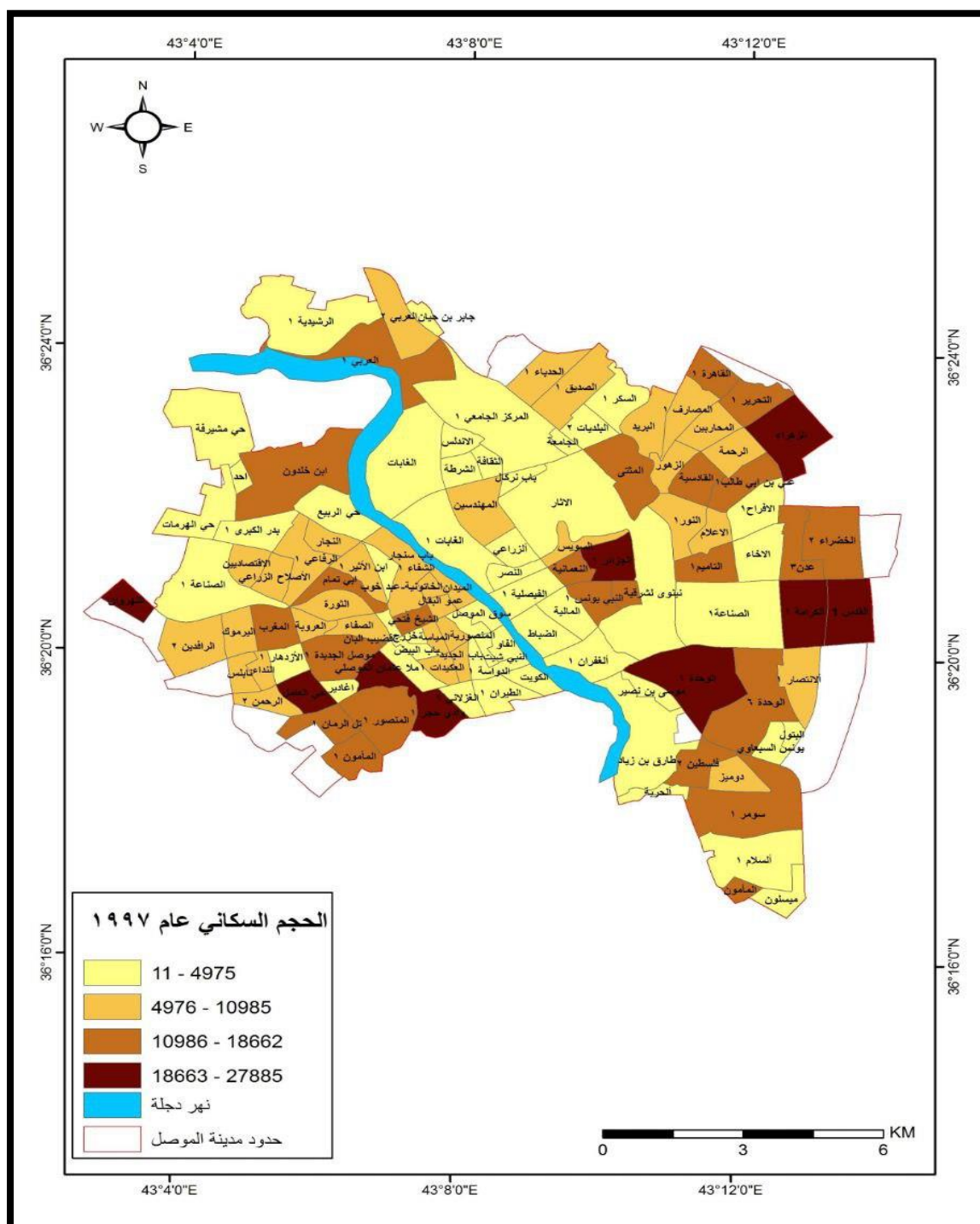
شكل (١) الاهمية النسبية لحجم سكان جانبي مدينة الموصل للفترة ١٩٩٧-٢٠١٧م



المصدر: اعتماداً على الجدول (٥)

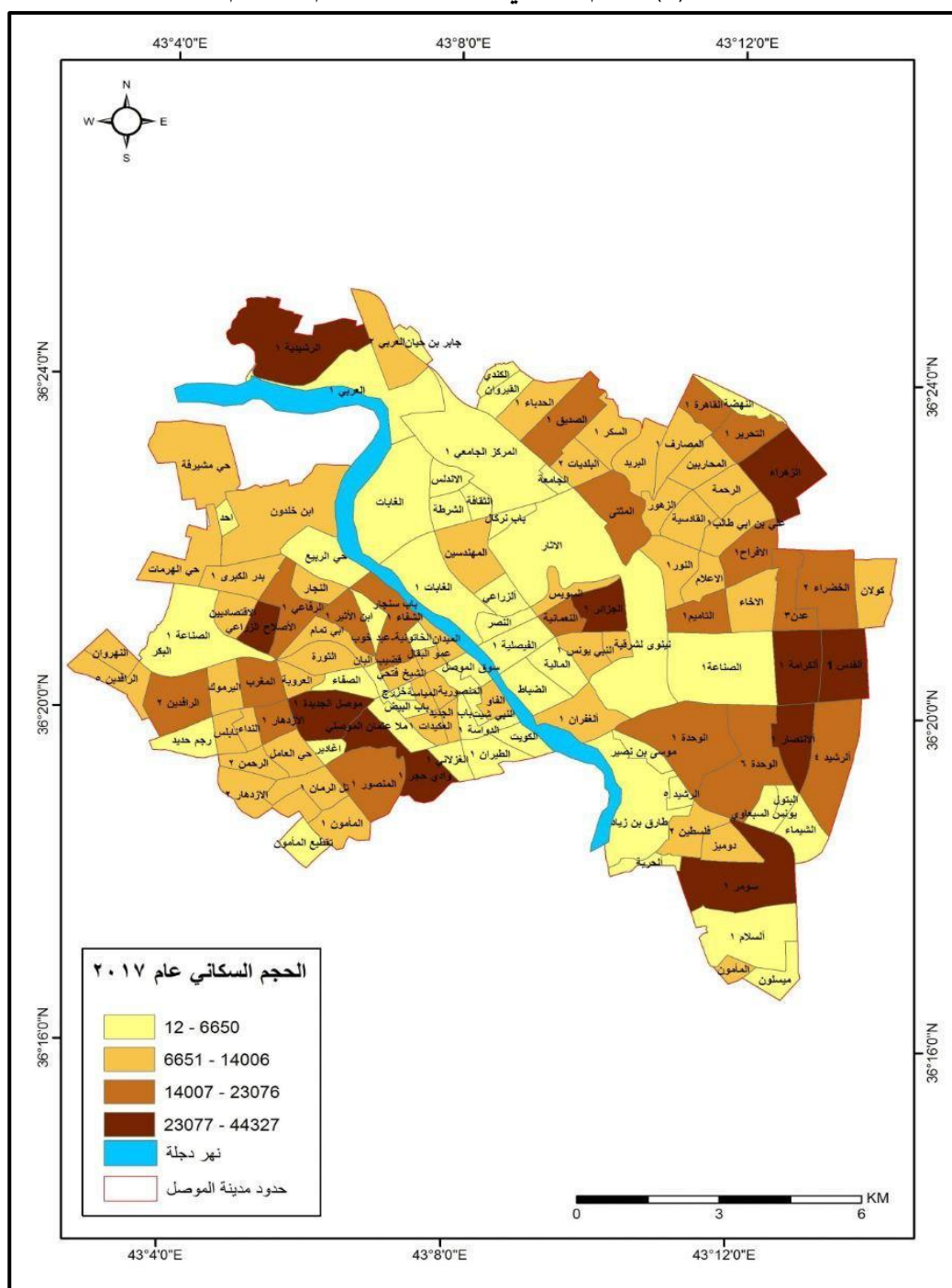
ومن خلال مقارنة الحجم السكاني لمدينة الموصل ما بين تعداد ١٩٩٧م وتقديرات ٢٠١٧م حسب الخارطة (٢) والخارطة (٣) اتضح ان الفئة الاولى وصلت لحجم السكان التي تتراوح ما بين (١١-٤٩٧٥) نسمة قد شملت (٥٢) حياً موزعةً على اتجاهي مدينة الموصل حسب تعداد ١٩٩٧م، في حين نلاحظ ان الفئة الاولى لحجم السكان والتي تتراوح بين (١٢-٦٦٥٠) نسمة انخفضت إلى (٤٣) حياً حسب تقديرات ٢٠١٧م موزعةً على اتجاهي مدينة الموصل، اما فئة الثانية لحجم السكان التي تتراوح ما بين (٤٩٧٦-١٠٩٨٥) نسمة يتضح انها بلغت (٤١) حياً موزعةً على اتجاهي المدينة حسب تعداد ١٩٩٧م في حين نلاحظ ان الفئة الثانية وحسب تقديرات ٢٠١٧م ارتفعت إلى (٥٥) حياً موزعةً على اتجاهي مدينة الموصل، اما الفئة الثالثة فقد تتراوح نسبة حجم السكان فيها ما بين (١٠٩٨٦-١٨٦٦٢) نسمة وهي تشمل (١٩) حياً حسب تعداد ١٩٩٧م في حين نلاحظ ان الفئة الثالثة انخفضت إلى (٢٠) حياً موزعةً في اتجاهي المدينة حسب تقديرات ٢٠١٧م، في حين بلغ حجم السكان في الفئة الرابعة ما بين (١٨٦٦٣-٢٧٨٨٥) نسمة وزعت على (٩) احياء موزعةً على اتجاهي المدينة حسب تعداد ١٩٩٧م في حين نلاحظ ان نفس الفئة حسب تقديرات ٢٠١٧م قد ارتفعت و بلغت (١١) حياً موزعةً على اتجاهي المدينة. يتضح من خلال المقارنة ما بين خارطتي الحجم السكاني اعتماداً على مدى اطول الفئات ان هناك عملية تضخم كبيرة وزيادة مستمرة في حجم السكان ما أدى إلى انفصال الأسر مقارنةً بالتعداد السابق.

خارطة (٢) الحجم السكاني لمدينة الموصل لعام ١٩٩٧م



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Arc GIS v10.3

خارطة (٣) الحجم السكاني لمدينة الموصل لعام ٢٠١٧م



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Arc GIS v10.3

وان عدد السكان في زيادة مستمرة ما بين تعداد ١٩٩٧م وتقديرات ٢٠١٧م وما رافق ذلك هو ظهور احياء جديدة نتيجة للزيادة المستمرة للسكان والتطور الحاصل في اعداد السكان نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة من الريف الى مدينة الموصل.

٢. نمو السكان لمدينة الموصل:

معرفة النمو السكاني وحسابه أمر ضروري لدارسي جغرافية السكان وترجع اهميتها الى ان الدقة في حساب النمو السكاني تسهم مباشرة في دقة التقديرات للاحتياجات السكانية للسنوات الحالية وللاحقة لها ولكون النمو يؤثر في الصفة الديناميكية للمجتمع. واعتماداً على نتائج دراسة النمو السكاني يمكن تحديد ما تحتاجه المدينة من استعمالات ارض سكنية وكذلك الخدمات التي يحتاجها

السكان محسوبة على اساس حصة الفرد او عدد السكان سواء على مستوى الفئة أو مستوى التركيب السكاني، وتوجد علاقة وثيقة بين زيادة سكان المدن والطلب على السكن فيها، وتعد هذه العلاقة طردية اي بمعنى اخر كلما ازداد عدد سكان المدن زادت الحاجة الى توفير وحدات سكنية سواء كان نتيجة الزيادة الطبيعية لسكان المدن أو الزيادة الناتجة عن صافي الهجرة وتتجسد العلاقة بين نمو السكان والحاجة الى السكن الى معرفة معدل النمو الاول نتيجة الزيادة الطبيعية أو الحركية، وفي كلتا الحالتين نجد أن الحاجة تزداد الى السكن ^(٣). والجدول (٢) ويوضح المقارنة الزمانية لمعدلات النمو السكاني خلال الفترة ما بين (١٩٩٧-٢٠١٧م).

جدول (٢) معدلات النمو السكاني السنوي في مدينة الموصل خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧م)

سنة التعداد والتقدير	السكان في الموصل ألف/ نسمة	معدل النمو السكاني %
١٩٩٧	٨٩٨٧٨٧	٣.٧
٢٠٠٧	١١٠٠٥١٣	٢.٥
٢٠١٧	١٤٣٨٣٥١	٢.٧

المصدر: اعتماداً على:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء السكاني جدول النتائج الاولى للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧، قضاء الموصل، ص ١-٧.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء نينوى، تقديرات السكان لمدينة الموصل لسنة ٢٠٠٧-٢٠١٧ م، بيانات غير منشورة.

وقد اخذت نسبة الزيادة في حجم السكان بالارتفاع والانخفاض للفترة ١٩٩٧-٢٠١٧م، ففي الفترة بين ١٩٨٧-١٩٩٧م اتسمت بالارتفاع، اذ بلغ حجم السكان في ١٩٩٧م (٨٩٨٧٨٧) نسمة، وان هذه الزيادة الكبيرة دليل على ارتفاع معدل الولادات الخام مقارنة بأعداد الوفيات الخام، اذ بلغ معدل النمو السنوي في سنة ١٩٩٧م ٣.٧٪، ان هذا المعدل يعتبر مرتفع إذا ما قورن بالمعدل العام للعراق الذي سجل في نفس الفترة ٢.٨٪ ^(٤)، وهذا يعكس التطور السريع للحجم السكاني، وفي الفترة الثانية انخفض معدل نمو السكان ليبلغ في سنة ٢٠٠٧م، ٢.٥٪ مقارنة بتعداد ١٩٩٧م، إن انخفاض معدل النمو يعود سببه إلى انكماش حجم الأسر والظروف السياسية الغير المستقرة، اضافة إلى تدهور الوضع الأمني في المدينة، أما سنة ٢٠١٧م فقد بلغ حجم السكان حسب تقديرات دائرة احصاء نينوى (١٤٣٨٣٥١) نسمة وبمعدل ٢.٧٪، وهذه الزيادة ناتجة عن الزيادة الطبيعية في عدد الولادات والوفيات زائداً صافي الهجرة.

٢-١ تحليل معدلات النمو السنوي للسكان وللأسر والوحدات السكنية في مدينة الموصل للفترة ١٩٩٧م - ٢٠١٧م:

يوضح الجدول (٣) معدل النمو السنوي للسكان وللأسر والوحدات السكنية لمدينة الموصل للفترة ١٩٩٧م - ٢٠١٧م وجود فجوة بين اعداد الأسر والوحدات السكنية في سنة ١٩٩٧م، وبلغ عدد الأسر لسنة ١٩٩٧م (١٣٢١٥٤) أسرة، اذ كان معدل حجم الأسرة ٦.٨٪، وعدد الوحدات السكنية (١١٤١٣٢) وحدة، وبمعدل نمو سنوي انخفض عما كان في سابقه بسبب الحصار والحروب وبلغ ٣.٩٪، وكان عدد اشغال الوحدة السكنية في هذه الفترة قد بلغ ٧.٩٪ شخص، رغم

تقارب هذه الاعداد إلى ان العجز السكاني مستمر وبلغ العجز السكاني في منطقة الدراسة لسنة ١٩٩٧م (١٨٠٢٢) وحدة سكنية، ويلاحظ ارتفاع نسبة العجز في عام ٢٠٠٧م والتي بلغت (١٩٦١٧) وحدة سكنية بسبب ازدياد اعداد السكان في هذه الفترة، اذ بلغ عدد السكان (١١٠٠٥١٣) نسمة، وبمعدل نمو ٢.٥٪ صاحبها ارتفاع في اعداد الأسر ليبلغ (١٦٣٦٠٩) أسرة وبمعدل ٢.٢٪ على غرار معدل حجم الأسرة وارتفاعها لتبلغ ٦.٩٪، وبلغت عدد الوحدات السكنية (١٤٤٩٩٢) وحدة، يلاحظ ان اعداد الوحدات السكنية تنمو بمعدلات منخفضة مقارنة مع نمو اعداد الأسر. وهذا راجع إلى ان الأسر بدأت بالانفصال كلاً على حده، اذ ارتفعت نسبة الحاجة السكنية في سنة ٢٠١٧م، وبلغ العجز السكاني (٤٢٤٢٦) وحدة، ان الزيادة واضحة في حجم السكان التي بلغت في ٢٠٠٧م (١١٠٠٥١٣) نسمة في حين بلغ حجم السكان لسنة ٢٠١٧م (١٤٣٨٣٥١) نسمة وبمعدل نمو ٢.٧٪ يلاحظ ان اعداد السكان بين الفترتين ارتفع بسبب الزيادة الطبيعية عما كان عليه في العشر السنين السابقة، اذ بلغ عدد الأسر لسنة ٢٠١٧م (٢٩١٦٨٦) أسرة، وبمعدل ارتفاع ليبلغ ٥.٢٪، بالرغم من ارتفاع وتطور اعداد الوحدات السكنية التي بلغت (٢٣٣٥٤٧) مسكن، إذ يلاحظ ان الفجوة ازدادت وبمعدلات كبيرة جداً^(٥). والشكل (٢) ويوضح المقارنة الزمانية لتضخم العجز السكاني مقارنة مع تضخم حجم السكان واعداد الاسر ونسبة النمو السنوي للسكان للفترة المثبتة.

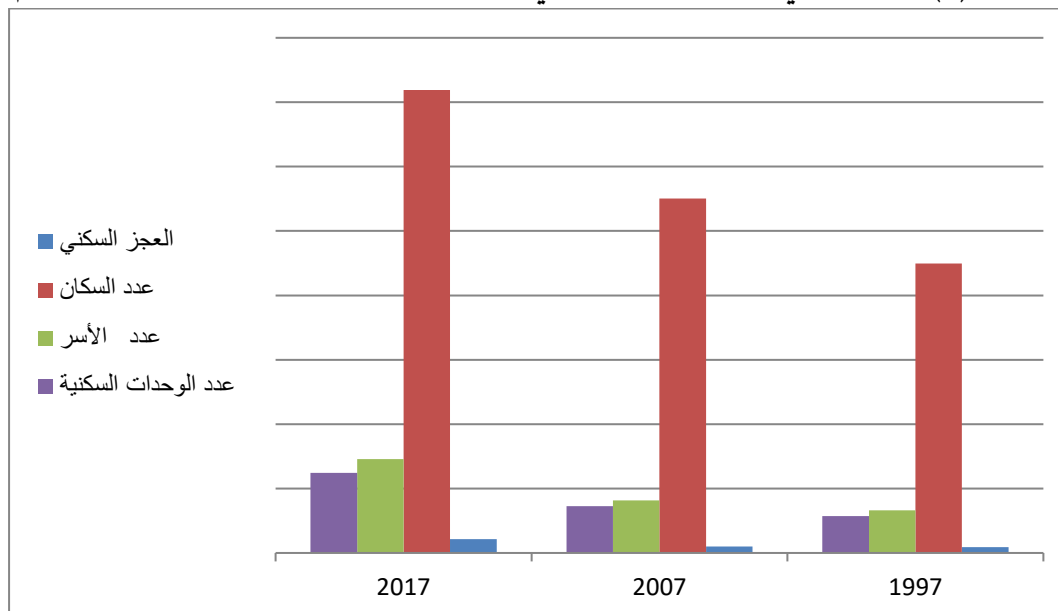
جدول (٣) معدل النمو السنوي للسكان وللأسر والوحدات السكنية في مدينة الموصل للفترة ١٩٩٧-٢٠١٧م

سنوات التعداد والتقديرات	عدد السكان	معدل النمو السنوي	عدد الأسر	معدل النمو السنوي	معدل حجم الأسرة	عدد الوحدات السكنية	معدل النمو السنوي	معدل اشغال الوحدة السكنية	العجز السكاني
١٩٩٧	٨٩٨٧٨٧	٣.١	١٣٢١٥٤	٣.٤	٦.٨	١١٤١٣٢	٣.٩	٧.٩	١٨٠٢٢
٢٠٠٧	١١٠٠٥١٣	٢.٥	١٦٣٦٠٩	٢.٢	٦.٩	١٤٤٩٩٢	٣	٥.١	١٩٦١٧
٢٠١٧	١٤٣٨٣٥١	٢.٧	٢٩١٦٨٦	٥.٩٥	٥.٢	٢٤٨٢٦٠	٥.٢	٦.١	٤٢٤٢٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني جدول النتائج الأولية لتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧م، قضاء الموصل، ص ٧-١٠.
٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء نيوى، تقديرات السكان لمدينة الموصل لسنة ٢٠٠٧م - ٢٠١٧م، بيانات غير منشورة.

شكل (٢) العجز السكاني مقارنةً بأعداد الأسر في مدينة الموصل للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٧-٢٠١٧م



المصدر: اعتماداً على الجدول (٣)

٣. تحليل الزيادة المطلقة في عدد الأسر ومقارنتها بالمساكن للفترة ١٩٨٧-٢٠١٧م:

يُعدّ عدد الأسر من الأمور المهمة التي يتحدد على أساسها العجز في أعداد المساكن، وإن عدد الأسر هو الذي يؤثر في أعداد المساكن وليس حجم السكان على أساس أنه يقاس لكل أسرة منزل وليس لكل شخص مسكن حسب المفهوم لنمط الحياة للدول النامية، وحسب بيانات الجدول (٤) نلاحظ الارتفاع الواضح في عدد الزيادة المطلقة في الأسر لسنة ١٩٩٧م إذ ارتفع عدد الزيادة المطلقة للأسر وبلغ نحو (٤٠٩٨١) أسرة، كذلك نلاحظ ارتفاع عدد الوحدات السكنية والبالغ (٣٦٢٢٣) وحدة، بسبب توزيع الأراضي إلى مختلف فئات المجتمع آنذاك سواء للموظفين أو العسكريين وذوي الدخل المحدود^(٦).

جدول (٤) الزيادة المطلقة في عدد الأسر والوحدات السكنية في مدينة الموصل ١٩٩٧-٢٠١٧م

الفترة	عدد الأسر	% من مجموعها الكلي	الوحدات السكنية	% من مجموعها الكلي
١٩٩٧	٤٠٩٨١	٢٨	٣٦٢٢٣	٣١
٢٠٠٧	٤٧٤٥٥	١٩	٣٨٨٦٠	٢١
٢٠١٧	١٢٨٠٧٧	٤٣	١٠٣٢٦٨	٤٠

المصدر: اعتماداً على:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني جدول النتائج الأولية

للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧م، قضاء الموصل، ص ٧-١.

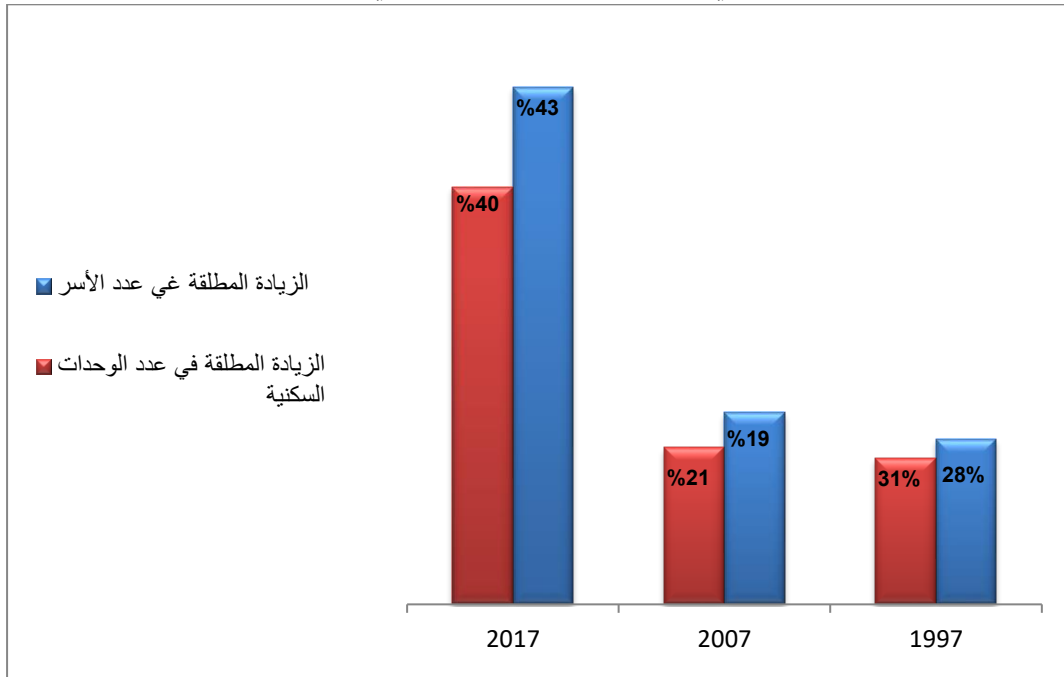
٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء نيوى، تقديرات السكان لمدينة

الموصل لسنة ٢٠٠٧م - ٢٠١٧م، بيانات غير منشورة.

أما في عام ٢٠٠٧م نلاحظ الارتفاع المستمر في الزيادة المطلقة في عدد الأسر والتي بلغت (٤٧٤٥٥) أسرة، وبلغ عدد الوحدات السكنية لنفس السنة (٣٨٨٦٠) وحدة سكنية، أما في عام ٢٠١٧م نلاحظ من خلال الجدول (٤) أن الزيادة المطلقة في عدد الأسر اتصفت بالارتفاع عن سابقه وبلغ (١٢٨٠٧٧) أسرة بسبب الزيادة السكانية وتطور نمط الأسرة من النوية الكبيرة إلى

الأسر الصغيرة، وبلغت الزيادة في عدد الوحدات السكنية (١٠٣٢٦٨) وحدة. والشكل (٣) ويوضح المقارنة الزمانية على اساس اعداد الاسر والوحدات السكنية.

شكل (٣) الزيادة المطلقة في عدد الأسر والوحدات السكنية في مدينة الموصل ١٩٩٧-٢٠١٧م



المصدر: اعتماداً على جدول (٢٦)

٤. الاسقاطات السكانية المتوقعة سنة ٢٠٣٧م:

هنا سيتم اجراء التوقعات لحجم السكان حتى سنة ٢٠٣٧م، لكي يتم تقدير حجم السكان الى عشرين عاماً من سنة الأساس ٢٠١٧م، التي ستجري حسب التقدير المنخفض ٢.٥٪ والتقدير المتوسط المعتمد عليه من قبل الباحث ٢.٧٪ والتقدير العالي ٣.٥٪.

جدول (٥) تقدير اعداد السكان في مدينة الموصل حتى عام ٢٠٣٧م

الفترة	تقدير منخفض ٢.٥٪	تقدير متوسط ٢.٧٪	تقدير عالي ٣.٥٪
٢٠٢٧-٢٠٣٧م	٢٣٥٦٩٠٦	٢٤٥٥٣٨٤	٢٨٦٢٠١٥

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على نتائج تقديرات السكان لسنة ٢٠١٧م وبتطبيق المعادلة (٧)

٤-١. الحجم السكاني المتوقع حسب التقدير المنخفض لسنة ٢٠٣٧م:

من المفترض أن معدل النمو للسكان سيبلغ سنوياً ٢.٥٪ حسب التقدير المنخفض لسنة ٢٠١٧-٢٠٣٧م، تم تقدير الحجم السكاني للمدينة (٢٣٥٦٩٠٦) نسمة، اي ما يعادل نصف سكانها لسنة ٢٠١٧م.

٤-٢. الحجم السكاني المتوقع حسب التقدير المتوسط لسنة ٢٠٣٧م:

سيبلغ عدد السكان حسب التقدير المتوسط (٢٤٥٥٣٨٤) نسمة، ومن خلال هذا التقدير نلاحظ الارتفاع المستمر في اعداد السكان الذين سيتوزعون في مدينة الموصل مما سيزيد من حدة الطلب على المساكن.

٣-٤. الحجم السكاني المتوقع حسب التقدير العالي لسنة ٢٠٣٧م:

يفرض أن يكون هذا التقدير بمعدل نمو سنوي عالي البالغ ٣.٥ سنوياً، إذ بلغ الحجم السكاني المتوقع حسب التقدير العالي (٢٨٦٢٠١٥) نسمة، واعتمد على اساس ثبات معدلات الولادات ومعدل الوفيات الخام، ان هذا الارتفاع سيتم توزيعه على كافة احياء مدينة الموصل وسيزيد الطلب على الوحدات السكنية مما سيرفع الفجوة بين النمو السكاني ونمو الاسكان. ومن المرجح أن تكون التقديرات المتوسطة هي السائدة في مدينة الموصل وعليه سيستمر العمل ضمن معدل النمو المتوسط لتقدير حجم العجز السكني لسنة التوقع.

٥. تقديرات متوسط حجم الأسر للفترة ١٩٩٧-٢٠٣٧م:

عند دراسة وتقدير حجم متوسط الأسر يجب ان نوضح حجم الأسر في المدينة للسنوات ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٧م، الجدول (٦) يلاحظ ان هناك تذبذب واضح لهذا المتوسط إذ بلغ متوسط حجم الأسر في مدينة الموصل لسنة ١٩٩٧م ٨ فرد/ اسرة، وذلك بفعل السياسة السكانية المشجعة لنمو السكان المتبعة في تلك الفترة اما في ٢٠٠٧م يلاحظ انخفاض معدل متوسط حجم الأسرة ليلغ ٧ فرد/ اسرة، بسبب تراجع سياسة تشجيع النمو السكاني، و في سنة ٢٠١٧م نلاحظ الانخفاض الواضح في معدل متوسط حجم الأسرة ليلغ ٥ فرد/ اسرة، وذلك بسبب اتباع سياسة تنظيم الأسر لأغلب اسر سكان المدينة، وفي عام ٢٠٣٧م يتوقع ان يستمر الانخفاض وعلى عموم مدينة الموصل لمعدل متوسط حجم الأسرة ليصبح ٤ شخص/ أسرة.

جدول (٦) متوسط حجم الأسر في مدينة الموصل ١٩٩٧ - ٢٠٣٧م

السنوات	متوسط حجم الأسر
١٩٩٧	٨
٢٠٠٧	٧
٢٠١٧	٥
٢٠٣٧ (*)	٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني جدول النتائج الاولى

لنُعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧م، قضاء الموصل، ص ٧-١٠.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء نينوى، تقديرات السكان لمدينة

الموصل لسنة ٢٠٠٧-٢٠١٧م، بيانات غير منشورة.

(*) تقديرات الباحث بالاعتماد على فروض النمو السنوي للسكان.

وهذه التوقعات المستقبلية لعدد الأسر والزيادة المطلقة لسنة ٢٠٣٧م تم تطبيقها حسب

المعادلة الاتية^(٨):

$$ط = س / م س + ع + (م ن * ن)$$

اذ ان ط = عدد الوحدات السكنية المطلوب بناؤها بين سنة الاساس والهدف.

س = حجم الزيادة السكانية بين السنتين.

م س = متوسط حجم الاسرة المتوقع.

ع = حجم العجز السكاني المتراكم في سنة الاساس.

م ن = معدل الاندثار السنوي.

ن = عدد السنين بين سنه الاساس والسنة المخططة لها.

٥-١. توقعات عدد الأسر حسب تقديرات النمو السنوي المنخفض:

أن الزيادة المطلقة في عدد الأسر بلغت (٢٧٧٥٩٥) أسرة اذ بلغت نسبتها ٩٥٪، من مجموع عدد الأسر لسنة ٢٠١٧م وبواقع العدد الكلي المتوقع للأسر الذي من المتوقع ان يبلغ (٥٦٩٢٨١) أسرة.

٥-٢. توقعات عدد الأسر حسب التقدير المتوسط:

من المتوقع ان تبلغ الزيادة المطلقة في عدد الأسر (٣٢٩٢٤٨) أسرة، بواقع عدد الأسر الذي بلغ (٦٢٠٩٣٤) أسرة لسنة ٢٠٣٧م.

٥-٣. توقعات عدد الأسر حسب التقدير العالي:

أن الزيادة المطلقة في أعداد الأسر حسب التقدير العالي بلغت (٦٣٥٠٠٥) أسرة، بواقع أسري بلغ حسب التوقعات (٩٢٦٦٩١) أسرة.

٦. توقعات عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها لسنة ٢٠٣٧م:

أن العديد من دول العالم تعاني من عجز كبير في توفير الحاجة المطلوبة من الوحدات السكنية، وخاصةً الدول النامية، ولمعرفة الحاجة المستقبلية المطلوبة من اهم الخطوات الرئيسية لعملية التخطيط الإسكاني لما لها الدور في عكس الواقع السكاني في زمان ومكان معين، وان توفر الوحدات السكنية ضرورة حتمية فرضها الواقع لزيادة اعداد السكان في السنوات الاخيرة، لذا يتوجب على الدارس ان يقوم بتقدير الحاجة المستقبلية لعدد الوحدات المطلوب بنائها وبشكل علمي، وذلك من خلال معرفة ماهي العوامل المؤثرة بها وبين ما هو مطلوب من رصيد سكاني^(٩). إن هذه العملية تهدف الى معرفة الحاجة الكلية لمنطقة الدراسة لعدد الوحدات السكنية لسنة الهدف، ويجب معرفة اعداد الأسر التي يتم تشكيلها من اعداد السكان بالاعتماد على معدل اشغال الوحدة السكنية، اذ يوجد تباين واضح حول تحديد عمر الوحدة السكنية، ففي الأفطار النامية (اسيا، افريقيا، امريكا اللاتينية) تم تقدير عمر الوحدة السكنية ب ٣٠ سنة، في حين قدر عمر الوحدة السكنية في العراق ب (٤٠ سنة)، حسب شركة التأمين الوطنية العراقية، في حين قدر عدد من الباحثين نسبة الاندثار السنوي ٢٪، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م من خلال خطة الأسكان^(١٠).

١- ٦. توقعات عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها حسب التقدير المنخفض ٢٠٣٧م:

ان عدد الوحدات السكنية المطلوب بناؤها حسب التقدير المنخفض خلال الفترة ٢٠٢٧-٢٠٣٧م سيبلغ (٢٨١٠٣١) وحدة سكنية، وبلغت الزيادة المطلقة (١٤٧٢٢٩) وحدة من مجموع الوحدات السكنية لسنة ٢٠١٧م، من خلال ملاحظة الجدول (٧) جُذ أن الحاجة المطلوبة ناجمة عن النمو السكاني حسب هذا التقدير مرتفعة بفعل تأثير النمو السكاني، والبالغة (٢٢٩٦٣٨) وحدة سكنية، وبنسبة ٨١.٧٪ من المجموع الكلي للوحدات السكنية، اما الحاجة السكنية حسب تأثير

الاندثار ونسبة التهرؤ السنوي من الوحدات السكنية نلاحظ الارتفاع الواضح والبالغ (٨٩٦٧) وحدة، وبنسبة بلغت ٣.١٪، أما بتأثير العجز السكني فستبقى نفس التقدير السابق الى ان نسبتها تغيرت حسب عدد الوحدات السكنية لهذه الفترة والتي بلغت ١٥٪.

جدول (٧) مجموع الوحدات السكنية المطلوب بنائها لفترة ٢٠٣٧م لمدينة الموصل حسب التقدير المنخفض

الحاجة المطلوبة	حجم العجز السكني	%
بتأثير النمو السكاني	٢٢٩٦٣٨	٨١.٧
بتأثير الاندثار السنوي	٨٩٦٧	٣.١
بتأثير العجز المتراكم ٢٠١٧م	٤٢٤٢٦	١٥
المجموع	٢٨١٠٣١	١٠٠

المصدر: بالاعتماد على بيانات:

١. توقعات الباحث حسب الجدول (٣).

٢. جمهورية العراق، شركة التأمين العراقية، خطة الاسكان، الاندثار السنوي، ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.

٢-٦. توقعات عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها حسب التقدير المتوسط ٢٠٣٧م:

سيبلغ عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها حسب التقدير المتوسط خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٣٧م سيبلغ (٢٥٤٢٥٨) وحدة سكنية، وبلغت الزيادة المطلقة (٢٦٥٣٢) وحدة من مجموع الوحدات السكنية حسب التقدير المنخفض، ومن خلال الجدول (٨) نجد ان الحاجة المطلوبة، حسب هذا التقدير مرتفعة بفعل تأثير معدلات النمو السكاني، والتي بلغت (٢٥٤٢٥٨) وحدة سكنية، وبنسبة ٨٢.٦٪ من المجموع الكلي للوحدات السكنية، اما الحاجة السكنية حسب تأثير الاندثار و التهرؤ السنوي من الوحدات السكنية، اذ نلاحظ ارتفاع واضح والبالغ (١٠٨٧٩) وحدة، وبنسبة بلغت ٣.٥٪، أما بتأثير العجز السكني فستبقى ذات التقدير السابق، الا أن نسبتها تغيرت حسب عدد الوحدات السكنية لهذه الفترة والتي بلغت ١٣.٧٪.

جدول (٨) مجموع الوحدات السكنية المطلوب بنائها لفترة ٢٠٣٧م لمدينة الموصل حسب التقدير المتوسط

الحاجة المطلوبة	حجم العجز السكني	%
بتأثير النمو السكاني	٢٥٤٢٥٨	٨٢.٦
بتأثير الاندثار السنوي	١٠٨٧٩	٣.٥
بتأثير العجز المتراكم ٢٠١٧م	٤٢٤٢٦	١٣.٧
المجموع	٣٠٧٥٦٣	١٠٠

المصدر: بالاعتماد على بيانات:

١. توقعات الباحث حسب الجدول (٣).

٢. جمهورية العراق، شركة التأمين العراقية، خطة الاسكان، الاندثار السنوي، ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.

٣-٦. توقعات عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها حسب التقدير العالي ٢٠٣٧م:

سيبلغ عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها حسب التقدير العالي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٣٧م سيبلغ (٤١٤١٢٥) وحدة سكنية، ويلاحظ الارتفاع الواضح في اعداد الوحدات السكنية الى

ضعف الوحدات السكنية الموجودة في سنة ٢٠١٧م ويعود هذا الارتفاع الى تأثير النمو السكاني البالغ (٣٥٥٩٢٥) وحدة ونسبة تصل الى ٨٥.٩٪، بزيادة مطلقة بلغت (١٠٦٥٦٢) وحدة، حسب مجموع التقدير لمتوسط، والذي سيتوزع على عموم مدينة الموصل والتي يجب ان يكون هنالك دور من القطاع الخاص والعام لتوفير اراضٍ وبني تحتية تستوعب هذا العدد المرتفع، جدول (٩).

جدول (٩) مجموع الوحدات السكنية المطلوب بنائها لفترة ٢٠٣٧م لمدينة الموصل حسب التقدير العالي

الحاجة المطلوبة	العدد	%
بتأثير النمو السكاني	٣٥٥٩٢٥	٨٥.٩
بتأثير الاندثار السنوي	١٥٧٧٤	٣.٨
بتأثير العجز المتراكم ٢٠١٧م	٤٢٤٢٦	١٠.٢
المجموع	٤١٤١٢٥	١٠٠

المصدر: بالاعتماد على بيانات:

١. توقعات الباحث حسب الجدول (٣).
 ٢. جمهورية العراق، شركة التأمين العراقية، خطة الاسكان، الاندثار السنوي، ٢٠١٧م، بيانات غير منشورة.
- يلاحظ استمرار الحاجة الناجمة بتأثير الاندثار ونسبة التهرؤ السنوي التي بلغت (١٥٧٧٤) وحدة سكنية وبلغت نسبتها من مجموع الوحدات السكنية ٣.٨٪، أما الحاجة المطلوبة من الوحدات السكنية بتأثير العجز السكني المتراكم لسنة ٢٠١٧م اذ بقت على ماهي عليه إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة مساهمتها والتي بلغت ١٠.٢٪ أثر العجز المتراكم.
٧. توقع مشكلة السكن لسنة ٢٠٣٧م:

٧-١. توقعات مشكلة السكن حسب النمو السكاني والسكني المنخفض لسنة ٢٠٣٧م:

ان حجم العجز السكني لمدينة الموصل سيبلغ حسب التقدير المنخفض (٣٧١٤٥) وحدة سكنية، والتي تمثل نسبة ٩.٤٪ من عدد الوحدات السكنية المتوقعة لهذه السنة، يلاحظ ان هناك تقارب في نسبة العجز السكني للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٧م، وذلك راجع الى الافتراض المنخفض لمعدل النمو السنوي لعدد الأسر.

٧-٢. توقعات مشكلة السكن حسب النمو السكاني والسكني المتوسط لسنة ٢٠٣٧م:

أن حجم العجز السكني لمدينة الموصل سيبلغ حسب التقدير المتوسط (١٢٣٠٤٣) وحدة سكنية، والتي تمثل نسبة بلغت ٢٤.٧٪ من عدد الوحدات السكنية المتوقعة لهذه السنة، وستبلغ الزيادة المطلقة للوحدات السكنية حسب هذا التقدير والتقدير المنخفض (٨٥٨٩٨) وحدة سكنية، اذ يلاحظ ان هناك ارتفاعاً كبيراً في نسبة العجز السكني للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٧م، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني والسكني في هذه الفترة يسببها ارتفاع عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها الجدول رقم (٤١).

٧-٣. توقعات مشكلة السكن حسب النمو السكاني والسكني العالي لسنة ٢٠٣٧م:

أن حجم العجز السكني لمدينة الموصل سيبلغ حسب التقدير العالي (٢٨٢٣١١) وحدة سكنية، والتي تمثل نسبة بلغت ٤٣.٨٪ من عدد الوحدات السكنية المتوقعة لهذه السنة، وستبلغ الزيادة للوحدات السكنية بين التقدير العالي والتقدير والمتوسط (١٥٩٢٦٨) وحدة سكنية، اذ يمكن

ملاحظة الارتفاع الكبير في نسبة العجز السكني للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٧م، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني والسكني في هذه الفترة يسببها ارتفاع عدد الوحدات السكنية المطلوب بنائها. ومن خلال ملاحظة الجدول (١٠).

جدول (١٠) العجز السكني لمدينة الموصل حسب تقديرات النمو السكاني والسكني لسنة ٢٠٣٧م

التقديرات	أعداد الأسر	الوحدات السكنية	العجز السكني	%
منخفض	٥٦٩٢٨١	٥٣٢١٣٦	٣٧١٤٥	٦.٩
متوسط	٦٢٠٩٣٤	٤٩٧٨٩١	١٢٣٠٤٣	٢٤.٧
عالي	٩٢٦٦٩١	٦٤٤٣٨٠	٢٨٢٣١١	٤٣.٨

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جداول (٣-٤)

يتبين أن عدد الأسر يفوق أعداد الوحدات السكنية، وذلك لأن أعداد الأسر تنمو بشكل أسرع بينما أعداد الوحدات السكنية تنمو بشكل بطيء حسب ما هو متاح من امكانات اقتصادية واجتماعية، وإذ تم الرجوع الى سنة الأساس يلاحظ الفرق بين اعداد الأسر واعداد الوحدات السكنية يولد عجز سكني بلغ (٤٢٤٢٦) وحدة سكنية لسنة ٢٠١٧م، كذلك نسبة المساكن المندثرة والمتهترئة التي توجد في اغلب احياء مدينة الموصل، ان اغلب الوحدات السكنية التي تعاني من تهريء في بناها تحتاج الى عملية اعادة تعمير وبناء، وهذه الوحدات لا يتم جمعها مع العجز السكني لان ليس بمقدور الجميع ان يقوم بعمل ترميم وتعمير لها الى ميسوري الحال، وذلك نحتاج الى تنمية لكي تستطيع اعداد الأسر ان تواكب عملية النمو السكني الضعيفة مقارنة بنمو السكان.

الاستنتاجات والتوصيات:

١. كل المؤشرات التي توصل اليها البحث تثبت ان هناك فجوة كبيرة بين السكان والوحدات السكنية على مختلف مستوياتها وانماطها.
٢. لم تكن مشكلة السكن عامل طارئ او مفاجئ وانما بدء بشكل متدرج حتى تفاقت المشكلة حالياً وستزداد مستقبلاً إذا لم تعالج المشكلة.
٣. لا يمكن حل مشكلة السكن وتقليل الفجوة الا من خلال منضور شامل للمشكلة متمثل في تغير سياسة طرفي المعادلة بمعنى اعادة النظر في السياسة السكانية المتبعة والسياسة الاسكانية الكلاسيكية القديمة.
٤. التغير في معدل حجم الاسرة كان من اهم العوامل لتفاقم مشكلة السكن بعد زيادة انفصل الاسر الكبيرة الى اسر صغيرة مستقلة اي ان التغير في نمط حجم الاسرة لم يقابل بتغير نمط تنمية الاسكان وانما كان التغير بنمط البناء من مساحات كبيرة وصلت الى ٦٠٠-٨٠٠ م^٢ سابقاً الى ١٠٠-٢٠٠ م^٢ حالياً مع الملاحظة ان هذا النمط في الغالب يدرج ضمن العشوائيات السكنية التي شوهات خارطة التصميم الاساس للمدينة.
٥. ان تشوه خارطة التصميم الاساس للمدينة ادى الى تقليل فعالية تقديم الخدمات نتيجة فقدان التفاعل ما بين وضائف المدينة بمعنى اخر ان الغزو للاستخدام السكني على الاستعمالات الارض الحضرية للمدينة ادى الى هذا التشوه.

٦. على سبيل تقديم التوصيات نؤكد وللضرورة القصوى العمل على رسم حدود توسع جديدة للمدينة مع الاخذ بنظر الاعتبار الحجم السكاني المتوقع لسنة ٢٠٣٧ واعداد الاسر المتوقعة.
٧. سياسة التغير لمعالجة المشكلة يجب ان تكون على مختلف الاصعدة سواء الحكومية او المجتمع او القطاع الخاص من خلال فرض سياسة تنظيم الاسر وتنقيف المجتمع على ذلك.
٨. يقع على كاهل القطاع الخاص مهام تغير نمط المعالجة المتمثل ببناء مجمعات سكنية ذات كلف منخفضة ومتوسطة تلبي حاجات اغلب فئات المجتمع على ان يوفر المستثمر لهذه المجمعات السكنية كل الخدمات كا التعليم والصحة والشوارع وتوفير مياه الشرب والمجاري مقابل منحه قطعة ارض مجاناً لإقامة مشروعة السكني، وهذه الخطوى بحد ذاتها تعتبر استثمار غير مباشر في مجال توفير الخدمات للأحياء السكنية الجديدة دون ان تتحمل الدولة عباء توفير الخدمات.
٩. على الدولة توفير فرص قروض مصرفية ميسرة تدعم شراء الوحدات السكنية ضمن المجمعات السكنية.

الهوامش:

- (١) يونس هندي عليوي الدليمي، التغير السكاني وأثره في التوسع العمراني لمدينة الرمادي للمدة ما بين سنة ١٩٧٧ وسنة ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٢.
- (٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية احصاء نينوى، تقديرات السكان لمدينة الموصل لسنة ٢٠٠٧ - ٢٠١٧م، بيانات غير منشورة.
- (٣) ذوالفقار جواد كاظم، النمو السكاني وازمة السكن في مدينة الحلة الواقع والحلول، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١١، بدون سنة، ص ٣٨٧.
- (٤) امال شلاش وعدنان ياسين، تحليل الوضع السكاني في العراق، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠١٢م، ص ٤١، للمزيد من المعلومات زيارة الموقع: <https://iraq.unfpa.org>.
- (٥) خالد احمد عيدان وبدر عبد الرحيم، العجز السكني في مدينة الموصل حي القدس نموذجاً، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد ١، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث، نيسان، ٢٠١٩، ص ٩.
- (٦) نجم عبد الله احمد، السكان وعلاقته بالسكن في محافظة صلاح الدين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥، ص ١٥٦.
- (7) United Nations, demographic statistical, yearbook, p 32.
- (٨) صبري فارس الهيتي، وصلاح حميد الجنابي، جغرافية الاسكان، مطبعة جامعة بغداد، سنة ١٩٨٣، ص ١١٣.
- (٩) صفاء عبد الكريم احمد الأسدي، المشاكل العمرانية للنمو الحضري، رسالة ماجستير غير منشورة، التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٢٩-٢٣٠.
- (١٠) محمد عرب نعمة الموسوي ووسام عبود درجال الساعدي، التركيب الداخلي في مدينة المجر الكبير، مجلة ابحاث ميسان، المجلد ١١، العدد ٢٢، ٢٠١٥، ص ١٦٣.

المصادر

- ١- يونس هندي عليوي الدليمي، التغير السكاني وأثره في التوسع العمراني لمدينة الرمادي للمدة ما بين سنة ١٩٧٧ وسنة ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٢.
- ٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية احصاء نينوى، تقديرات السكان لمدينة الموصل لسنة ٢٠٠٧-٢٠١٧م، بيانات غير منشورة.
- ٣- ذوالفقار جواد كاظم، النمو السكاني وازمة السكن في مدينة الحلة الواقع والحلول، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١١، بدون سنة، ص ٣٨٧.
- ٤- امال شلاش وعدنان ياسين، تحليل الوضع السكاني في العراق، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠١٢م، ص ٤١، للمزيد من المعلومات زيارة الموقع: <https://iraq.unfpa.org>.
- ٥- خالد احمد عيدان وبدر عبد الرحيم، العجز السكني في مدينة الموصل حي القدس نموذجاً، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد ١، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث، نيسان، ٢٠١٩، ص ٩.
- ٦- نجم عبد الله احمد، السكان وعلاقته بالسكن في محافظة صلاح الدين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥، ص ١٥٦.
- 7- United Nations, demographic statistical, yearbook, p 32.
- ٨- صبري فارس الهيتي، وصلاح حميد الجنابي، جغرافية الاسكان، مطبعة جامعة بغداد، سنة ١٩٨٣، ص ١١٣.
- ٩- صفاء عبد الكريم احمد الأسدي، المشاكل العمرانية للنمو الحضري، رسالة ماجستير غير منشورة، التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٢٩-٢٣٠.
- ١٠- محمد عرب نعمة الموسوي ووسام عبود درجال الساعدي، التركيب الداخلي في مدينة المجر الكبير، مجلة ابحاث ميسان، المجلد ١١، العدد ٢٢، ٢٠١٥، ص ١٦٣.

Resources

- 1- Yunus Hindi Alawi Al-Dulaimi, population change and its impact on the urban expansion of the city of Ramadi for the period between 1977 and 2001, unpublished MA thesis, College of Education ibn Rushd, University of Baghdad, 2002, p. 12.
- 2- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Nineveh Statistics Directorate, population estimates for the city of Mosul for the year 2007-2017 AD, unpublished data.
- 3- Zulfiqar Jawad Kazim, Population Growth and the Housing Crisis in the City of Hilla, Reality and Solutions, Journal of Geographical Research, No. 11, without a year, p.
- 4- Amal Shalash and Adnan Yassin, Analyzing the Population Situation in Iraq, The National Committee for Population Policies, 2012, p. 41, for more information visit the website: <https://iraq.unfpa.org>.
- 5- Khaled Ahmed Idan and Badr Abdel Rahim, The housing deficit in the city of Mosul, Al-Quds neighborhood as a model, Journal of Research of the College of Basic Education, Volume 1, special issue of the research of the Third International Scientific Conference, April, 2019, p.
- 6- Najm Abdullah Ahmed, Population and its Relation to Housing in Salah al-Din Governorate, unpublished doctoral thesis, Tikrit University, College of Education, 2005, p. 156.
- 7- United Nations, demographic statistical, yearbook, p32.
- 8- Sabri Faris Al-Hiti, and Salah Hamid Al-Janabi, Housing Geography, Baghdad University Press, 1983, p. 113.
- 9- Safaa Abdul Karim Ahmed Al-Asadi, Urban Problems of Urban Growth, unpublished MA thesis, Urban and Regional Planning, University of Baghdad, 1985, pp. 229-230.
- 10- Muhammad Arab Nima Al-Musawi and Wissam Aboud Darjal Al-Saadi, The Interior Structure in the City of Al-Majar Al-Kabeer, Maysan Research Journal, Vol. 11, No. 22, 2015, p. 163.